

حلال للغنوشي حرام على سعيد

علي الصراف
كاتب عراقي

ماذا يمكن للدكتاتورية أن تعني إلا الاستبداد بالسلطة على فشل؟ وماذا يمكن لأزواجية المعايير أن تعني غير أن تحل نفسك ما تحرمه على غيرك؟

لقد منح راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة في تونس انعقاد مجلس شورتها، لأنه بات يعرف أنه فقد ثقة قطاع عريض من قيادات وكوادر الحركة.

وبينما هو يتهم الرئيس قيس سعيد بالدكتاتورية، فإن من ثابت سلوكيات الإسلام السياسي أنه لا ينظر في موطن قدميه. فالأصل أنه يحكم بالنيابة عن الله، وتلك وكالة حصرية، ليس مانونا بها لأحد. والآخرون كفرة، حتى يدينون له بالولاء. وبينما يستنكر على الناس أخطائهم، فإنه يوفر التبرير لخطاياهم، ويظل قائده في غير بلد ومكان، يزعمون الطهر حتى تكشف الأيام ما يرفلون به من نعيم الفساد. والمال الذي بين أيديهم حلال، حتى ولو جاء من مصادر يجرمها القانون.

والغنوشي يمارس أدواره كاصل من أصول "اللعب على الحبلين" يكاد لا يضارعه فيه أحد. فهو يظهر "الاعتدال" ويطن غير، ويرغم الديمقراطية بينما هو يستبد بمنصبه برغم الفشل. ويدير شؤون البرلمان ليس ليتمثل مؤسسة من مؤسسات الديمقراطية، وإنما لكي يتدبر تحالفات فساد ومؤامرات تمكين. وأمضى معظم أوقات قيادته للبرلمان ليس للدفاع عن مصالح تونس وإنما للدفاع عن مصالح داعمه الخارجيين. ويرغم أن حزبه حزب أقلية في النهاية، إلا أنه يستبد بما يريد لأنه حصل على مقاعد أكثر من غيره. ويرغم أنه حزب وطني من دون أن يلاحظ أنه امتداد لمشروع خارجي لا علاقة له بالوطنية من الأساس.

ولقد فاض الكيل بالفشل حتى خرج العشرات من كوادر التنظيم وقياداته للمطالبة بإقالة الغنوشي. فما كان من صاحب المكيالين، إلا أن منع انعقاد مجلس الشورى لكي لا يُسأله أحد عما يفعل ولكي لا يُحاسب على الفشل الذي قاد البلاد إلى حافة الهاوية.

وثمة فوضى ما كان يبدو لها من آخر. فالتحقيقات حول وجود "جهاز سري" لم تبلغ نهايتها واليوم يوقف ويسأل القاضي الذي كان مكلفا بقضايا الإرهاب وأسرار اغتيال محمد البراهمي وشكري بلعيد. وتحركت الدولة لتنفيذ أحكام قضائية بحق نواب. وبيئة الفساد التي تركت للأحزاب السياسية أن ترتع في البرلمان وتعطل الدولة بصراعات لا يزال التونسي يتساءل عن مبرراتها، وتحاصر وتستهدف بقضايا فساد.

وبينما يتحدث الرئيس سعيد عن سرقة المليارات من أموال الشعب التونسي، فإن السؤال الذي يفكره الناس هو: كم هي حصص السياسيين الفاسدين من هذا المال؟ وماذا فعلوا لكي يحصلوا عليه؟ وهل يقومون برده، أم أنهم سيهربون به إلى غير رجعة؟ و"الديمقراطية" كما لم يعد يخفى على أحد، ليست بضاعة من بضائع فكر الإسلام السياسي. إنها بحسب أفضل تعريف لها قدمه أحد قادة الإخوان في مصر يقول "الديمقراطية سلم، ترتقي به إلى السلطة ثم نركله". سوى أن الغنوشي ركل السلم وركل معه تونس.

والغنوشي هو اللاعب الأول في تونس منذ العام 2011. وها هي عشر سنوات تمضي والبلاد تنحدر من فشل إلى فشل، من دون أن يُسأل هذا اللاعب نفسه عن مسؤوليته في النتائج الكارثية التي بلغت البلاد. ولقد ظل يقيم الحكومات ويقعدنها بحسب ما يرى لنفسه من مصالح. وكلما

ضاقته به الأحوال، تدبر تحالفات ومؤامرات وتسويات، من قاع الخيارات أحيانا، لكي تبقى في القمة كلاعب أول. هذا "الديمقراطي" المزيف لم يترك فرصة للتحريض ضد بلاده، وليس ضد إجراءات الرئيس سعيد، إلا وانتهزها. فمقابلاته الصحافية مع المرسلين الأوروبيين لا تتوقف عند وصف الإجراءات المؤقتة بأنها "انقلاب"، ولكنها تثير الذعر من موجات المهاجرين التونسيين. وحيث أنه ليس من ذلك النوع الذي يُسأل نفسه، فإنه لا ينظر في مسؤوليته عما عل إليه البلاد بما صار يدفع بالتونسيين إلى الهجرة. كما لا ينظر في مرجعياته الفكرية التي تغذي التطرف. والصحافيون الأوروبيون لم تبلغ بهم الكفاءة لكي يقولوا له: دقيقة من فضلك، الست أنت اللاعب الأول في هذه البلاد التي تهددنا بمجيء موجات المهاجرين منها؟ ولماذا يهرب الناس من بلد أنت من ظل يتحكم بحكوماته على امتداد عشر سنوات؟

ولقد بث الرئيس سعيد بإجراءاته من الأمل ما أعاد مناجم الفوسفات إلى العمل بعد سنة من توقفها، ولم تحدث أعمال عنف، ولا وقعت فوضى، ولا اضطربت الأسواق والأسعار، وتقاطرت المساعدات لإخراج البلاد من أزمتها الصحية، ولم تخرج موجات مهاجرين.

الغنوشي هو اللاعب الأول في

تونس منذ العام 2011 والبلاد

تنحدر من فشل إلى فشل من

دون أن يُسأل هذا اللاعب

نفسه عن مسؤوليته في النتائج

الكارثية التي بلغت البلاد

يعرف الغنوشي، كما يعرف كل تونسي، أنه وكل حزبه معه لم يفر إلا بنحو خمس أصوات الناخبين، بكل ما كرسه لخدمة حملته.

وثمة شبهة معلنة الآن، بان الانتخابات البرلمانية الأخيرة غرقت بتمويلات غير مشروعة من الخارج. بينما فاز الرئيس سعيد بأصوات ثلاثة أرباع الناخبين، من دون تمويل، ورفض حتى ما تمنحه الدولة، وقاد حملته مشيا على الأقدام في كل مكان.

ذهب إليه، ولم ترافقه جوقة زميرين ولا مُطبلين، ولم يقف وراءه حزب، وبداء، على طول الخط وحيدا. ولولا ضغوط وتكالييف الحراسة، ما كان ليرغب أصلا أن يعيش في قصر الرئاسة.

إذا كان للشرعية الديمقراطية أي معنى، فإنها لا تستطع حتى أن تضع الغنوشي وسعيد على كفتي ميزان، ولا أن تقارن بين الاثنين. فالرئيس سعيد يريد إقناع البلاد بما وصلت إليه، ومنصبه مصان في نفوس التونسيين، وهو إنما اتخذ إجراءاته لأنه يُسأل نفسه، بل يحاسبها، عما تفعل وعما لا تفعل. لا كذلك الذي يقود الخراب

ويحسب أنه بريء. ولكن المزيف مزيف، والمستبد على فشل لا بد وأن يفرض نفسه. وهو معروف لحزبه، ليس بأقل مما يعرفه التونسيون. وعندما ارتفعت الدعوات لإقالته، فقد أصبح حلالا له أن يلغي انعقاد مجلس شوري حزبه، بينما حرام على الرئيس سعيد أن يُجحد برلمان الفوضى التي يقودها الغنوشي.

حالنا مع أزواجية معايير الغنوشي مثل الحال مع ذلك الشيخ الذي يظل ينذر الناس بالويل والثبور إذا لم ترتد نسأؤم الحجاب، فلماذا قيل له: يا

شيخ ابنتك لا ترتدي إلا تنورة قصيرة، قال: حرية رأي.



انقلاب سعيد على انقلابات الإخوان

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

في العام 1987 كانت حركة الاتجاه الإسلامي تستعد لتنفيذ انقلاب عسكري على نظام الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وحددت الثامن من نوفمبر موعدا لذلك، لكن الوزير الأول ووزير الداخلية آنذاك زين العابدين بن علي النقط المعلومه واكتشف الخطة، واستبق الانقلاب العسكري المدوي بانقلاب صحي أبيض، تم بعده إطلاق سراح قيادات الحركة من السجون، وانقذ بعضهم من حبال المشقة، ومن بينهم راشد الغنوشي الذي كان بورقيبة يصير على إعدامه بعد أن رأى فيه خطرا على الدولة والسلم الاجتماعي.

في مايو 1991، أعلن عن اكتشاف مخطط تنزعه حركة النهضة لتنفيذ انقلاب على نظام بن علي، وتم الكشف عن اجتماع لـ244 ضابط وضابط صف من بينهم ثلاثة من المساعدين الستة لرئيس الأركان، وهو ما زاد من توتر العلاقة بين الحركة ومؤسسات الدولة، ودفع بالإلاف من الإخوان إلى السجون والمعتقلات، فالصراع كان قائما على تناقض رهيب بين النزعة الانقلابية للجماعة وبين آليات الدولة المدافعة عن كيانها.

في العام 2011، سقط نظام بن علي فيما كان هدف الإخوان هو ضرب الدولة الوطنية مستفيدين في ذلك من اندفاع اليسار الراديكالي، الذي كان على الدوام الداعم الموضوعي لمشروع الإسلام السياسي، الذي يجتمع معه في العداء للدولة والعمل على هدمها بناء المشروع البديل الذي يهدف إليه كل منهما، فتعطيل دستور 1959 وحل الأجهزة الاستخباراتية وحل الحزب الحاكم سابقا وانتخاب هيئة تأسيسية

كانت جميعها مطالب القوى اليسارية، التي كانت تمهد الطريق للإخوان للتمكن من مفاصل الدولة دون أن يقدموا أي مراجعات جدية لتجربتهم، وبدون أن تتم محاسبتهم على جرائمهم السابقة، التي تم توصيفها لاحقا ومن خلال ملفات العدالة الانتقالية الموجهة على أنها ممارسات نضالية ضد الاستبداد يستحق منغذوها التكريم لا التجريم، والتعويضات الجزئية لا الملاحقة القضائية.

أبرز مشاكل الإخوان في علاقاتهم بالدولة ورمزية الرئيس أنهم لا ينظرون بجديّة إلى مسألة السيادة الوطنية ويعتقدون أن هدف التمكين يحتاج إلى اختراق كل المؤسسات منها

في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، خرج الرئيس قيس سعيد ليعلم عن إجراءات رأى فيها الإخوان انقلابا على الدستور. قبل ذلك بأيام راجت دعوات للظواهر بالزامن مع الذكرى الرابعة والستين لإعلان النظام الجمهوري، ولم يكن لها أي غطاء سياسي معن، كما كان الاعتقاد بجديّة تلك الدعوات ضعيفا، لكن في اليوم المحدد خرجت جحافل الغاضبين إلى الشارع، وكان صوتها واحدا، وهدفها واحدا وهو الإطاحة بحركة النهضة، من خلال تحميلها المسؤولية كاملة عن جميع الأزمات التي تعرفها البلاد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو

اجتماعية أو صحية، ليتضح لاحقا أن الواقفين وراءها هم أولئك الغامضون الذين نجحوا في الدفع باستناد القانون الدستوري سعيد إلى الانتخابات وإلى الفوز في الدور الأول ليكتسح الدور الثاني، بعد أن التحقت بهم أغلب التيارات السياسية ومنها جماعة الإخوان.

مساء 25 يوليو، جاءت قرارات الرئيس سعيد بتجميد البرلمان ورفع الحصانة الدستورية عن جميع أعضائه وحل الحكومة لتنفذ الإخوان من الغضب الشعبي، وفي نفس الوقت ليبادر الرئيس بتنفيذ الإصلاحات التي يراها مناسبة للرحلة، وفيما اتهمته حركة النهضة بالانقلاب على الدستور بما في ذلك الفصل 80، اختار المجتمع الدولي أن يراقب عن بعد دون أي إدانة للإجراءات الرئاسية، ويعود ذلك لسبب وجيه دفع حتى بالإخوان أنفسهم إلى الخلافات الحادة في ما بينهم، وهو أن النهضة لم تفشل في الحكم فقط، وإنما متهمه بأنها راعية للفساد، وضارة بالبلاد، ومتورطة في محاولة ادلجة المجتمع وتغيير ملامحه نحو التطرف العقائدي.

ولكن لماذا قرر الرئيس سعيد أن يتخذ تلك الإجراءات؟ الجانب الخفي في المسألة أن النهضة كانت قد بدأت فعلا الإعداد للإطاحة بالرئيس وذلك بالاعتماد على الفصل 88 من الدستور، ورغم أن الأمر تكتفه صعوبات كبرى بسبب غياب المحكمة الدستورية وكذلك نتيجة عدم إمكانية توفير أغلبية الثلثين، إلا أن الإخوان كانوا قد انطلقوا فعلا في إجراء الاستشارات القانونية الدستورية والبحث عن مخرج لتنفيذ هدفهم انطلاقا من قناعتهم بأنه لم تعد هناك أي إمكانية لاستمرار التعامل مع الرئيس سعيد. وأخطر ما في المسألة، أن إخوان تونس كانوا يستقون في توجيههم لعزل الرئيس على أطراف خارجية، بدوى

أنه يستعد للانقلاب على الديمقراطية والدستور وللدفع بالبلاد نحو الفوضى، وهنا مربط الفرس، فالرئيس سعيد وكما أشار إلى ذلك في مناسبات عدة، يعتبر أن التخابر مع الأجنبي جريمة لا تغفر، وهو يدرك أن الإخوان يحرضون عليه القوى الإقليمية والدولية، ويحاولون إيجاد طريقة لعزل من الحكم.

وقد تكون أبرز مشاكل الإخوان في علاقاتهم بالدولة ورمزية الرئيس أنهم لا ينظرون بجديّة إلى مسألة السيادة الوطنية، وإنما يعتقدون أن هدف التمكين يحتاج إلى اختراق كل المؤسسات بما في ذلك السيادة منها، وعندما وصلوا إلى الحكم، اتجهوا مباشرة إلى بناء ملامح مجتمعهم الموازي بما في ذلك المؤسسات الموازية التي تدين لهم بالولاء التام. وقد استقوا في علاقاتهم مع الرئيس السابق الباجي قائد السبسي ومن قدرتهم الفاتكة على تدمير حزبه واختراق حتى محيطه الإداري والأسري الضيق، وهو ما فشلوا فيه في علاقاتهم مع الرئيس سعيد منذ أن اختبروه بمحاولة السطو على صلاحياته من خلال مغامرات الغنوشي الذي اتجه لتهميش رمزية البرلمان بتكريس مؤسسة سيادة بديلة وهي رئاسة مجلس نواب الشعب، ليجعل منها مظلة لتحقيق أهدافه التوسعية في السلطة وفي الهيمنة المطلقة على الدور التنفيذي للحكومة مقابل العمل على تهميش مؤسسة رئاسة الجمهورية والرئيس المنتخب مباشرة من الشعب في جولتين وبأعلى نسبة من الأصوات. وكانت محاولات الإساءة إلى الرئاسة وتقليص دورها والمساس من سعة الرئيس والعبث برمزية المنصب الذي يتولاه قد تحولت إلى أحد أهداف البرلمان، ولاسيما من خلال النزاع العنيف لحركة النهضة، وهي ائتلاف الكرامة، كما بات واضحا أن التجيش والتحريض قد امتدا من وسائل التواصل الاجتماعي المنقلبة إلى وسائل الإعلام بما في ذلك العمومي منها، وأصبحت الحرب على الرئيس تشمل الإساءة إلى علاقات تونس الخارجية بما في ذلك العلاقات مع الدول العربية والأجنبية التي لا يرتاح لها الإخوان، ليصبح برلمان تونس باثا للفتنة وحاضنا للعنف

تونس الإقليمية والدولية باسم الحرية والديمقراطية. كل ذلك كان يدور على مرمى ومسمع من السفارات ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والدراسات الأجنبية لتصل الصورة القائمة عن الديمقراطية الفاسدة إلى كل أصقاع العالم، ولاسيما إلى العواصم التي تنتظر بعين العطف لتونس كدولة كانت دائما عنوانا للحدثة والانفتاح والحياة الإيجابي والاعتدال في المواقف، ولذلك عندما قرر الرئيس سعيد تغيير الواقع وتصحيح المسار السياسي لقي تقهها دوليا، حتى وإن لم تعبر عنه بعض الدول بالدعم، فإنها عبرت عنه بالصمت، والصمت عنوان الرضا.

